

الحكم عياض و
دائرة إمراد

بإسم الشعب

المحكمة العسكرية للجنايات الدائرة الرابعة

المنعقدة بجهة المحكمة العسكرية بالهايكستب سعت ١٠٠٠ الأثنين الموافق ٢٠١٥/٢/٢٣

برئاسة : العميد / يوسف عبد العظيم الحلواني

وعضوية كلا من : العقيد / خاتم محمد عز الدين

والمقدم / أيمن أحمد محمد

وحضور ممثل النيابة : ملازم أ. / محمود عبد الظاهر

وسكرتارية : مساعد أ. / صلاح عبد الله محمد

أصدرت الحكم الآتي -

في القضية رقم ٢٠١٥/١٩ ج. ع. غرب القاهرة

ضد

- ١- المدعو/ بلال عمر السيد سعيد (هارب ولم يستجوب) مقيم سكناً: كفر عبود- إيشواي - الفيوم.
 - ٢- المدعو/ علي صابر عبد الحميد (هارب ولم يستجوب) مقيم سكناً: شرف الدين الجلاي - إيشواي - الفيوم.
 - ٣- المدعو/ علي محمد محمود عبد الحميد (هارب ولم يستجوب) مقيم سكناً: أبو كساه - إيشواي - الفيوم.
 - ٤- المدعو/ محمود محمد عبد المنعم (هارب ولم يستجوب) مقيم سكناً: أبو حنشو - إيشواي - الفيوم.
 - ٥- المدعو/ وائل محمد كامل طه (هارب ولم يستجوب) مقيم سكناً: مركز إيشواي - الفيوم .
 - ٦- المدعو/ أحمد عرفة عبد القادر عوض (هارب ولم يستجوب) مقيم سكناً: أبو كساه - إيشواي - الفيوم.
 - ٧- المدعو/ ياسر حسين عبد الحليم محمد (مخلي سبيله) مقيم سكناً: أبو كساه - إيشواي - الفيوم.
 - ٨- المدعو/ سنوسي فرج سليمان علي (هارب ولم يستجوب) مقيم سكناً: شكشوك - إيشواي - الفيوم.
- لأنهم بتاريخ ٢٠١٤/١٠/١٠ بجهة دائرة : مركز إيشواي - الفيوم.

رئيس المحكمة

عضو المحكمة

- ارتكبوا الآتى -

المتهمين من الأول إلى الخامس :-

١- تسببوا عمداً فى إتلاف خط من خطوط الكهرباء التى تملكها الحكومة وترخص فى إنشائها لمنفعة عامة وذلك بأن أتلفوا محول كهرباء بقرية عبود بإطلاق أعيرة نارية عليه مما أدى إلى تفريغ خزان الزيت من محتواه وجعله غير صالح للإستعمال فيما أعد من أجله وترتب على ذلك إنقطاع التيار الكهربائى مرتكبين بذلك تخريب عمدى لأملك عامة مخصصة للمرافق العامة وكان ذلك تنفيذاً لغرض إرهابى بقصد إحداث الرعب بين الناس وإشاعة الفوضى وقد قدرت جهات الإختصاص قيمة تلفيات المحول الكهربائى بمبلغ أربعة الاف جنية وعلى النحو الوارد تفصيلاً بالأوراق.

٢- حازوا وأحرزوا سلاحاً نارياً مششخناً - بندقية أليه سريعة الطلقات - مما لا يجوز الترخيص فى حيازته وإحرازه وعلى النحو الموضح تفصيلاً بالأوراق.

٣- حازوا وأحرزوا ذخائر مما تستعمل فى السلاح النارى السالف البيان بالإتهام السابق مما لا يجوز الترخيص فى حيازته وإحرازة وعلى النحو الموضح تفصيلاً بالأوراق .

المتهمون من السادس إلى الثامن :-

٤- أشتروا بطريق التحريض مع المتهمين من الأول إلى الخامس فى التسبب عمداً فى إتلاف خط من خطوط الكهرباء التى تملكها الحكومة وترخص فى إنشائها لمنفعة عامة وذلك أوعزوا إليهم بحيازته وإحراز سلاح نارى مششخن وذخيرة مما لا يجوز الترخيص فى حيازته أو إحرازه لإطلاق أعيرة نارية على المحول الكهربائى المنوه عنه بالإتهام السابق مما أدى على تفريغ خزان الزيت من محتواه وجعله غير صالح للإستعمال فيما أعد من أجله وترتب على ذلك إنقطاع التيار الكهربائى محرضين بذلك على التخريب العمدى لأملك عامة مخصصة للمرافق العامة وكان ذلك تنفيذاً لغرض إرهابى بقصد إحداث الرعب بين الناس وإشاعة الفوضى وقد وقعت تلك الجريمة بناءً على ذلك التحريض وعلى النحو الموضح تفصيلاً بالأوراق .

- وطالبت النيابة العسكرية عقابه بالمواد :- ١/٣٩ ، ١/٤٠ ، ١/٩٠ ، ٢ ، ٥ من قانون العقوبات والمواد

١/٢١ ، ٦ ، ٣/٢٦ ، ١/٣٠ ، من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته بشأن حيازة وإحراز الأسلحة والذخائر وتعديلاته والبند (ب) من القسم الثانى من الجدول رقم (٣) والملحق بذات القانون والمستبدل

١٧
التيار الكهربائي بالطريق أبو كساه - عبود والذي قدر قيمته بمبلغ أربعة آلاف جنيه وحرر عن الواقعة المحضر اللازم والذي عرض على النيابة العامة والتي أحالته إلى النيابة العسكرية لإستكمال التحقيق فيه طبقاً للقرار الجمهوري ١٣٦ لسنة ٢٠١٤ والتي إنتهت إلى إحالة المتهمين للمحكمة العسكرية للجنايات لإجراء محاكمتهم وفقاً للقيد والوصف الواردين بقرار الإتهام .

- حيث ان الواقعة على النحو السالف بيانه قام الدليل على صحتها وثبوتها يقيناً واستقام إثباتها في حق كل من الاول/ بلال عمر السيد سعيد والثاني/ علي صابر عبد الحميد والثالث/ علي محمد محمود عبد الحميد والرابع/ محمود محمد عبد المنعم والخامس/ وائل محمد كامل طه والسادس/ أحمد عرفة عبد القادر عوض والسابع/ ياسر حسين عبد الحليم محمد والثامن/ سنوسي فرج سليمان علي ركناً ودليلاً تأسيساً على ما شهد به الفنى بهندسة كهرباء أبشواى المدعو/ أحمد حمدي رياض محمد بتحقيقات النيابة العامة وما ثبت بتقرير الإدارة العامة لتحقيق الأدلة الجنائية واخيراً ما سطر بمحضر تحريات قطاع الامن الوطنى المحرر بمعرفة النقيب/ مصطفى السيد .

- حيث شهد فنى كهربائى بهندسة كهرباء أبشواى بتحقيقات النيابة العامة أنه بمعاينة المحول الكهربائى المخصص لإنارة طريق كفر عبود يوم ١٠/١٠/٢٠١٤ تبين أن به ثقب بخزان الزيت الخاص مما أدى إلى تفريغ ما بداخله من زيوت نتيجة إطلاق عيار نارى مما نتج عنه عطل بالمحول الكهربائى المملوك لشركة كهرباء مصر الوسطى والذي يقدر بمبلغ أربعة الاف جنيه .

- حيث ثبت للمحكمة مما سطر بتقرير قسم الأدلة الجنائية بالفيوم والخاص بمعاينة مكان الواقعة أنه بالفحص الفنى لمكان الواقعة تبين تعرض جسم المحول الكهربائى لأثرين إطلاق اعيرة نارية ودخول تلك الاعيرة بالمحول وسكون تلك المقذوات داخل المحول مما أدى إلى تلف الملفات وتفرغ الزيت على الأرض وحدوث عطل به والذي نسب في إنقطاع الكهرباء بطريق أو كساه - عبود .

- حيث ثبت للمحكمة مما سطر بمحضر تحريات قطاع الامن الوطنى المحرر بمعرفة النقيب/ مصطفى السيد من قيام تنظيم جماعة الإخوان الإرهابية من إحياء ما يسمى بلجنه العمليات النوعية والتي تهدف إلى إتلاف المنشآت الحكومية الهامة والمرافق العامة بالدولة لإضعاف الدولة والنيل من هيبتها وأكدت المعلومات والتحريات أن القائمين على التحريض لإتلاف المحول الكهربائى محل التحقيق هم المدعو/ أحمد عرفة عبد القادر عوض المدعو/ ياسر حسين عبد الحليم محمد المدعو/ سنوسي فرج سليمان علي بإتفاقهم مع منفذى تلك الجريمة وهم المدعو/ بلال عمر السيد سعيد المدعو/ علي صابر عبد الحميد المدعو/ علي محمد محمود عبد الحميد المدعو/ محمود محمد عبد المنعم المدعو/ وائل محمد كامل طه .

رئيس المحكمة

عضو المحكمة

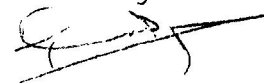
حيث إطمانت المحكمة إلى توافر الإتهام الاول المسند إلى المتهمين الاول /بلال عمر السيد سعيد الثانى / علي صابر عبد الحميد الثالث/علي محمد محمود عبد الحميدالرابع / محمود محمد عبد المنعم الخامس/وائل محمد كامل طه ركناً ودليلاً وذلك من واقع الأدلة السالف سردها والتي جاءت متسقة ومتفقة على ان المتهمين بتاريخ ١٠/١٠/٢٠١٤ بدائرة مركز أبشواى - الفيوم بتخريبهم عمداً مال مخصص للنفع العام وهو محول الكهرباء الكائن بطريق أبو كساه- عبود بأن اعدوا اللزم لذلك بأن حازوا أسلحة نارية مششخنة بنادق إليه وذخيرتها وحددوا هدفهم وهو المحول الكهربائى وصوبوا ناحيته بأعيره نارية تمكنوا من إحداث ثقبين به وهم على علم بنتيجة ذلك وهو تفريغ خزان الزيت من محتواه ومن ثم حدوث تلفيات به وجعله غير صالح للإستعمال فحققوا بذلك النتيجة التى يبغونها وهى تخريب المحول الكهربائى سالف البيان قاصدين من ذلك إشاعه الفوضى بين الناس وإحداث الرعب لهم بإنقطاع التيار الكهربائى وذلك لتقيدا لخططهم الذى سعوا إليه وهو حرق وإتلاف الممتلكات العامة للدولة لبث الرعب فى نفوس المواطنين مما يتوافر معه أركان الإتهام المسند إليهم الأمر الذى تعين معه إدانتهم عن ذلك الإتهام عملاً لنص المادة ٣٠٤ /٢ أ.ج وعقابهم بالتأثيم الوارد بالمادة ٩٠ من قانون العقوبات .

- حيث ثبت فى يقين المحكمة توافر أركان الإتهامين الثانى والثالث فى حق المتهمين السالف ذكرهم بالإتهام السابق وثبوته فى حقهم ركناً ودليلاً وذلك من خلال مؤدى أدلة الثبوت السالف سردها بأسباب الحكم والتي إستخلصت منها المحكمة أن المتهمين من الأول حتى الخامس بذات الجهة والتاريخ سالفى البيان حازوا وأحرزوا سلاحاً نارياً مششخناً - بندقية آلية سريعة الطلقات وذخائر مما تـ تعمل فيها والتي لا يجوز الترخيص بحيازتها وإحرازها وقد إتجهت إرادتهم إلى حيازه وإحراز السلاح النارى المششخن والذخيرة الخاصة به وهم عالمين بأن ذلك مؤثم قانوناً وأنه لا يجوز الترخيص بحملهم وان المحكمة قد إطمانت إلى توافر كافة العناصر القانونية لأركان الإتهامين الثانى والثالث الواردين بأمر الإحالة فى حق المتهمين ركناً ودليلاً مما يتعين معه إدانتهم عن ذلك الإتهامات عملاً بنص المادة ٣٠٤ /٢ أ.ج وعقابه بالمواد ٣٠٤ /٣ ، ٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته .

- حيث إطمانت المحكمة إلى توافر الإتهام المسند إلى المتهمين من السادس حتى الثامن وهم السادس / أحمد عرفة عبد القادر عوض والسابع / ياسر حسين عبد الحليم محمدوالثامن / سنوسي فرج سليمان علي ركناً ودليلاً وذلك من واقع الادلة السالف سردها والتي جاءت متسقة ومتسقة على أن المتهمين بتاريخ ١٠/١٠/٢٠١٤ بدائرة مركز أبشواى - الفيوم حرضوا المتهمين من الاول حتى الخامس سالفى الذكر على تخريب خط من خطوط الكهرباء المملوكة للدولة والمخصصة للمنفعة العامة بأن أوعزوا إليهم بتلك الفكرة وبحيازتهم لسلاح مششخن بندقية آلية والذخيرة المستخدمة لذلك السلاح والتي لا يجوز الترخيص فى حيازته أو إحرازه لتصوبها أعيرة نارية منها ناحيه المحول الكهربائى لإحداث ثقب

رئيس المحكمة

عضو المحكمة



به وهم على علم بنتيجة ذلك وهو تفريغ خزان الزيت من ومن ثم حدوث تلفيات وجعله غير صالح للاستعمال فحققوا بذلك النتيجة التي يبتغونها وهي وتخریب المحول الكهربائي الكائن أبو كساه - عبود قاصديهم من ذلك إشاعه الفوضى/ بين الناس وإحداث الرعب لهم بإنقطاع التيار الكهربائي وذلك لتنفيذ لمخططهم الذي سعوا إليه وهو حرق وإتلاف الممتلكات العامة للدولة لبث الرعب في نفوس المواطنين وقد تمت تلك الجريمة بناءً على ذلك التحريض مما يتوافر معه أركان الإتهام. المسند إليهم الأمر الذي تعين معه إدانتهم عن ذلك الإتهام عملاً بنص المادة ٢/٣٠٤ أ. ج وعقابهم بالتأثيرم الوارد بالمادة ٩٠ من قانون العقوبات .

- حيث ان المحكمة وهي في مجال تقديرها العقاب في حق المتهمين أخذت لهم بقسط من الرافه واعلمت في حقهم حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات .
- حيث ان الإتهامات المسندة إلى المتهمين من الاول حتى الخامس يجمعهم ارتباط لا يقبل التجزئة كونها وليده مشروع إجرامى واحد ومن ثم أعملت المحكمة حكم المادة ٣٢ عقوبات وقضت في حقهم بعقوبة واحدة وهي عقوبة الجريمة الاشد .
- حيث أعملت المحكمة نص المادة ٣/٩٠ من قانون العقوبات ورأت أن تقضى بالزام المتهمين متضامين برد مبلغ أربعة آلاف جنيه قيمة ما تم إتلافه بالمحول الكهربائي موضوع الدعوى .
- حيث أعملت المحكمة نص المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الاسلحة والذخائر وأمرت بمصادره المضبوطات موضوع الدعوى .

فلهذه الأسباب

الحكم

باسم الشعب

بعد الإطلاع على مواد الإتهام والمواد - ٢/٣٠٤ أ. ج ، ١٧ ، ٣٢ عقوبات ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته ، ٧٧ من قانون القضاء العسكرى .

وبعد المداولة قانوناً :-

- حكمت المحكمة غيابياً بمعاقبة المتهمين الأول/بلال عمر السيد سعيد والثانى/علي صابر عبد الحميد والثالث/علي محمد محمود عبد الحميد والرابع / محمود محمد عبد المنعم والخامس/وائل محمد كامل طه بالسجن المشدد لمدة خمسة عشر عاماً وتغريمهم مبلغ عشرون ألف جنيه نظير ما أسند إليهم بقرار

رئيس المحكمة

عضو المحكمة

الإتهام وبمعاينة المتهمين السادس/ أحمد عرفة عبد القادر عوض والسابع/ ياسر حسين عبد الحليم محمد
والثامن/ سنوسي فرج سليمان علي بالسجن المشدد لمدة عشر سنوات نظير ما أسند إليهم بقرار الإتهام
مع الزام المتهمين من الأول وحتى الثامن برد مبالغ أربعة آلاف جنيه قيمة التالف . مع مصادرة السلاح

الناري والذخيرة موضوع الدعوى .

- صدر هذا الحكم وتلى علنا بانجلس المنعقدة بجهة المحكمة العسكرية بالهايكستب اليوم الاثنين الموافق
الثالث والعشرون من شهر فبراير عام ٢٠١٥ م .

التوقيع

عميد/ يوسف عبد العظيم الحلواني

رئيس المحكمة العسكرية للجنايات د/ ٢

التوقيع

عميد / حاتم محمد عز أبو زيد

عضو المحكمة العسكرية للجنايات د/ ٤

قرار السيد النائب المصدور

نصحه مع الحكم كما هو

التوقيع

لواء/ توحيد توفيق عبد الحليم
مساعد المنطق المركزية العسكرية